دعم المقاولة النسوية في الجزائر دراسة مساهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

-ولاية باتنة-

Supporting women entrepreneurship in Algeria study of the contribution of the National Unemployment Insurance Fund

-Batna city-

عنصر سومية*

(مخبر دراسات استراتيجيات التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة) المركز الجامعي ميلة، الجزائر

s.anseur@centre-univ-mila.dz

تاريخ الاستلام: 2024/04/21 ؛ تاريخ القبول: 2024/05/26

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مساهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في دعم المقاولة النسوية في الجزائر وولاية باتنة، حيث أسفرت الدراسة إلى أن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ساهم في دعم المقاولة النسوية في الجزائر بنسبة تقدر بحوالي 11 % من المشاريع الممولة إلى غاية 2021/12/31، وهي ترتكز على المهن الحرة والحرف والصناعة والخدمات، وتم التوصل أيضا إلى أن المديرية الولائية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بولاية باتنة حققت نجاحا نسبيا بالنظر إلى نسبة المؤسسات النسوية المنشأة ومناصب الشغل التي وفرتها .

الكلمات المفتاحية: المقاولة النسوية؛ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة؛ إنشاء مؤسسة؛ مناصب شغل؛ ولاية باتنة.

تصنيف JEL: L26.

Abstract:

This study aims to identify the contribution of the National Unemployment Insurance Fund in support of women entrepreneurship in Algeria and batna city, where the study revealed that the National Unemployment Insurance Fund contribution to women's entrepreneurship in Algeria with an estimated rate of about 11%. of the projects funded until December 31, 2021, which are focused on liberal professions, crafts, industry and services, The study also found that the National Unemployment Insurance Fund in batna city was relatively successful in view of the percentage of established women's institutions and the number of women's jobs they provided.

* المؤلف المراسل: عنصر سومية

Keywords: Women's Entrepreneurship; National Unemployment Insurance Fund; establishment of an enterprise; job positions; Batna city.

Jel Classification Codes: L26.

مقدمة:

تعتبر المقاولة النسوية حركة عالمية انطلقت منذ فترة وقد انتشرت في معظم دول العالم، وتسعى هذه الحركة لتشجيع المرأة على الاستقلالية الاقتصادية، كما تسعى إلى تعزيز مكانة المرأة في سوق العمل ودعمها في تحقيق أحلامها وأهدافها المهنية، وهي عبارة عن مجموعة من المبادرات والأعمال التي تهدف إلى تمكين النساء اقتصاديا واجتماعيا في مجال ريادة الأعمال عن طريق تأسيس مشاريعهن الخاصة وإدارتها، وتهدف هذه المبادرات إلى تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للنساء وتعزيز قدراتهن ومهاراتهن وتحقيق الاستقلالية المالية والاجتماعية، ومن الجوانب الإيجابية الأخرى للمقاولة النسوية أنها تساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتساهم في توفير فرص العمل وتنشيط الاقتصاد المحلي، وتساعد على تقليل الفجوة الاقتصادية بين الجنسين.

تشجع الحكومات والمؤسسات والمنظمات الدولية على دعم المرأة المقاولة وتوفير الدعم المالي والتدريب والاستشارة لهن، وذلك بهدف تعزيز مكانة المرأة في الاقتصاد وتمكينها من الاستفادة من فرص العمل والتنمية الاقتصادية، ومن هذا المنطلق أنشأت الحكومة الجزائرية العديد من المؤسسات والآليات الداعمة على مختلف الأصعدة، مما يوفر فرصا لتألق ونجاح المرأة المقاولة ويسهل عملها، ومن بين هذه المؤسسات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC).

وبناء على ما سبق ذكره، تتمثل إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: **ما هي مساهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة باتنة في إنشاء ودعم المقاولة النسوية في الولاية؟ وهل يلعب العمر والمستوى التعليمي والحالة الاجتماعية دورا مهما في تمويل المشاريع النسوية وتوزيعها حسب قطاع النشاط؟.**

فرضيات البحث:

- دعم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة يساهم في زيادة عدد المشاريع النسوية الممولة، وفي استحداث مناصب شغل جديدة في ولاية باتنة.
- بعض القطاعات تشهد تمثيلاً نسائياً معتبرا وأخرى تستقطب نسبة أعلى من المشاريع النسوية الممولة مقارنة بغيرها.
- مستوى التعليم يؤثر على توجه المرأة للمقاولة وعلى اختيارها لقطاع النشاط.

- الحالة الاجتماعية تؤثر على توجه المرأة للمقاولة وعلى اختيارها لقطاع معين في مشروعها.
- الفئة العمرية لها تأثير على توجه المرأة للمقاولة وعلى نوعية المشاريع التي تختارها.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى:

- التعرف على ماهية المقاولة النسوية وتحدياتها.
- تبيان مساهمة CNAC في دعم المقاولة النسوية في الجزائر.
- تبيان مساهمة CNAC في دعم المقاولة النسوية في ولاية باتنة وتأثير المستوى التعليمي والحالة الاجتماعية والعمر على المشاريع النسوية الممولة وتوزيعها حسب قطاع النشاط.

أهمية البحث: تكمن أهمية هذه الدراسة في تبيان واقع مساهمة الوكالة الولائية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة باتنة في دعم وتمويل النساء المقاولات ومساهمتها في التنمية المحلية للولاية باستحداث مناصب شغل جديدة.

منهج البحث: بناءً على طبيعة البحث، تم الاعتماد على المنهج الوصفي لعرض مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بموضوع البحث، وتبيان مساهمة الوكالة الولائية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة باتنة في دعم النساء المقاولات وتبيان تأثير المستوى التعليمي والحالة الاجتماعية والعمر على المشاريع النسوية الممولة وتوزيعها حسب قطاع النشاط وذلك من خلال استخدام البيانات الإحصائيات المقدمة من الوكالة الولائية باتنة واعداد جداول لعرض البيانات بشكل مرئي ومنظم واستقراء النتائج المستخلصة من الجداول وربط النتائج بالفرضيات المطروحة.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: الوكالة الولائية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة -ولاية باتنة-.

الحدود الزمنية: أجري البحث خلال الفترة الممتدة ما بين 2004-2021، وقد حصر البحث في هذه الفترة لأن جهاز دعم إحداث وتوسيع نشاطات الإنتاج والخدمات الموجهة إلى البطالين البالغين من العمر ما بين (30) و (55) سنة المسير من طرف CNAC قد تم تكليف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) بتسييره في جانفي 2022، **وعليه توقف تمويل كل المشاريع بتاريخ 2021/12/31 من قبل CNAC**، على أن يستمر الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بعملية تحصيل القروض التي منحت للبطالين أصحاب المشاريع الذين تتراوح أعمارهم ما بين 30 و 55 عاما، وذلك وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 22-45 الصادر بتاريخ 16 جمادي الثانية 1443 الموافق لـ 19 يناير 2022، والذي يعدل ويكمل المرسوم التنفيذي رقم 94-188 الصادر بتاريخ 26 محرم 1415 الموافق لـ 6 جويلية 1994 والذي يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

1- ماهية المقاولة النسوية:

1-1 تعريف النساء المقاولات:

النساء المقاولات أو المرأة المقاولة هي كل إمرأة قامت بتأسيس مؤسستها بمفردها أو من خلال التعاون مع شريك أو عدة شركاء، أو تقوم بشراء المؤسسة أو ترثها. وتتحمل هذه المرأة مسؤولية كافة الجوانب المالية والإدارية والاجتماعية لهذه المؤسسة، كما تشارك يوميا في إدارتها (...)، بالإضافة إلى ذلك، تتحمل هذه المرأة المخاطر المالية المترتبة عن إنشاء المؤسسة أو الاستحواذ عليها، وتديرها بأسلوب إبداعي من خلال تطوير منتجات جديدة والاستثمار في أسواق جديدة. (منيرة، 2021، صفحة 52)

تعرف المرأة المقاولة أيضًا بأنها تلك الشخصية التي تمتلك خصائص وصفات مميزة تجعلها قادرة على تحمل مخاطر القيام بالأعمال التجارية لمصلحتها الخاصة. إنها المرأة التي تتمتع بروح المبادرة والجرأة، وتتحمل المسؤوليات بثقة وتتعامل مع أمور التنظيم والإدارة بالمرونة والمهارة اللازمة. تتمتع هذه المرأة بثقة عميقة في قدراتها وإمكانياتها، وتسعى دائمًا لتحقيق النجاح والتفوق في كل ما تقوم به. (فريدة، 2009/2008، صفحة 12)

2-1 أهم الخصائص الواجب توفرها في المرأة المقاولة: (آسيا، 2017، الصفحات 76-87)

الخصائص الاجتماعية:

- توفر محيط أسري يدعمها ويشجعها على الاستمرار في مسارها.
- القدرة الفائقة على تحقيق التوازن بين حياتها الشخصية ومسؤوليتها نحو مشروع المقاولة.
- تظهر مرونة في التفاعل مع العنصر البشري؛ إذ يعتبر المورد البشري أحد أهم الموارد في مشروع المقاولة، لذا يجب أن تتمتع المرأة المقاولة بالقدرة على استشعار قدرات ونقاط القوة لكل عامل واستثمارها لتحفيزهم وتوجيهها نحو تحقيق أهداف المشروع، هذا على المستوى الداخلي، أما على المستوى الخارجي يجب أن تكون قادرة على التنسيق بين الموردين والزبائن والمجتمع المحيط بها.

الخصائص الذاتية:

- أن تكون قادرة على تحقيق النجاح، إذ يتطلب تحقيق النجاح وجود عامل التفاؤل المدعوم بأسس واقعية مدروسة.
- أن تتوفر فيها روح المبادرة، بمعنى للتميز في مجال العمل يجب على المرأة المقاولة أن تتمتع بروح المبادرة والقدرة على استكشاف الفرص الجديدة وتقديم الإضافات.

- لتحقيق التميز والكفاءة في مجال العمل، من الضروري للمرأة المقاولة أن تثق في قدراتها وإمكانياتها، ويجب أن يكون لديها الإلهام الكافي بمجال العمل الذي تنشط فيه.
- يجب أن تتمتع المرأة المقاولة بروح المخاطرة، أي الرغبة في المجازفة والمخاطرة المعقولة بشكل مناسب وعلى أسس مدروسة.
- تحتاج المرأة المقاولة إلى قدرة كبيرة على تحمل المسؤولية.
- يجب أن تكون لدى المرأة المقاولة القدرة على استغلال الفرص بشكل فعال.

الخصائص التنظيمية:

- تمتلك ميزة القدرة على إدارة الوقت بفعالية والتحكم فيه.
- يجب على المرأة المقاولة أن تكون ماهرة في التنظيم؛ فالتوافق بين مهاراتها ومتطلبات العمل ونوعية النشاط ومستلزماته يعد أمرًا ضروريًا لتحقيق النجاح.

الخصائص الذهنية والتعليمية:

- تمتلك ميزة السرعة في فهم المعلومات واستيعابها، ويساعدها التميز في العمل على فهم كيفية أداء كل نشاط، كما يساعدها التميز الذي تتحلى به في قدرتها العقلية والفكرية على ربط الأنشطة والوظائف ببعضها البعض داخل هيكل المقاولة.
- يجب أن يكون لديها مستوى تعليمي مقبول، حيث أن الأمية تعتبر عائقا هاما تمنع تحقيق الأهداف وتعرض المرأة للإستغلال.

3-1 الأسباب التي تدفع المرأة لممارسة الأعمال المقاولاتية:

تتمثل الأسباب التي تدفع النساء لممارسة الأعمال المقاولاتية فيما يلي: (الهادي، 2020، صفحة 151)

- حاجة المرأة إلى الوثوق بقدرتها على تحقيق نتائج إيجابية يمكن أن تكون نقطة تحول في مجتمعها، بما يعادل قدرة الرجل على القيام بذلك؛
- رغبتها في تحقيق الاستقلالية؛
- السعي لامتلاك القوة والسلطة والقدرة على اتخاذ القرارات بمفردها؛
- تصميمها المستمر من أجل تحقيق التقدم والرغبة في إثبات القدرة على الإبداع والمبادرة؛
- رغبتها في المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال مساهمتها في خلق مناصب شغل تحسن الظروف المعيشية، وتجاوز مرحلة تلبية بعض الحاجيات عن طريق ما تقوم به من عمل غير الرسمي في البيت؛

- تطمح وترغب في تحقيق مكانة اجتماعية مرموقة تتماشى مع تطور المستوى التعليمي والمهني للمرأة.

إن المرأة التي اكتسبت ثقة كبيرة بالنفس خاصة في المجتمعات التي تولي اهتماما كبيرا بها، وتدرك دورها الحيوي في تقديم قيمة مضافة لأفراد المجتمع، وتؤمن بأن هذه القيمة المضافة لا تقل أهمية عن القيمة المضافة التي يقدمها الرجل.

4-1 التحديات التي تواجهها المرأة المقاولة في الجزائر:

بعض الباحثين في علم النفس حددوا عددا من العوائق التي تقلل من فرص النساء في الاستفادة من مبادرات إنشاء مقاولاتهم الخاصة، وقد تم تجميع هذه العوائق في: (زينب، 2017/2016، صفحة 212)

- تواجه النساء عوائق سوسيو ثقافية؛
- تعاني النساء من صعوبات في الحصول على القروض؛
- نقص في التدريب والتأهيل؛
- نقص الوعي بثقافة ريادة الأعمال؛
- يشكل انعزال النساء ضمن المؤسسات الصغيرة عقبة كبيرة أمام تطوير أعمالهن؛
- تفتقر النساء إلى مراكز الاستشارة والدعم والمرافقة لهن.

بشكل عام يمكننا التعمق في أهم العوائق أو التحديات التي تواجهها المرأة المقاولة فيما يلي : (بوعروج، بوشلاغم، و فيلالي، 2018، الصفحات 955-959)

تحديات التمويل: يعد التمويل من أبرز التحديات التي تواجه هذه المؤسسات، فالمقاولات تعتمد جزئياً على الموارد الشخصية كجزء من احتياجاتها التمويلية، بالإضافة إلى الاعتماد على الموارد المالية المتوفرة لدى العائلة أو من طرف الأصدقاء المقربين، والملاحظ أنه عند بدء نشاطهن تواجه المقاولات صعوبة في الحصول على التمويل البنكي.

تحديات البيروقراطية الإدارية: إن المؤسسات الصغيرة في الجزائر تواجه العديد من الصعوبات في الإجراءات الإدارية والتنفيذية بسبب تواجد البيروقراطية والمحسوبية، بالإضافة إلى بطء تقديم الخدمات وتعقد الإجراءات الإدارية وتعدد الوثائق المطلوبة، إن إجراءات تسجيل المشروع تتطلب العديد من المعاملات المتعلقة بالضرائب والتأمينات والضمان الاجتماعي وغيرها، وهي أمور قد لا يكون المقاول على دراية كافية بها مما يؤدي إلى تأخير انطلاق النشاط وزيادة التكاليف وهدر الوقت.

تحديات العقار الصناعي: تشهد العقارات الصناعية في الجزائر العديد من التعقيدات، حيث يتداخل تنظيمها بين عدة مؤسسات وهيئات، كما تظهر مشكلات في ملكية العقارات، بالإضافة إلى الارتفاع الكبير في أسعار الأراضي والمباني، كما تواجه المناطق الصناعية الحالية صعوبة في استيعاب المزيد من المؤسسات الجديدة، أيضا تفتقر إلى وجود سوق عقاري شفاف، بالإضافة إلى ذلك تطول مدة منح العقار في الجزائر وقد يتم رفض منحه في بعض الأحيان.

تحديات البنية التحتية: تواجه الاستثمارات بشكل عام والمقاولات كجزء منها، العديد من العراقيل، من بين هذه العراقيل التي تواجهها تدهور البنية التحتية أو عدم كافياتها في بعض الأحيان، كما أن بعض هذه البنية التحتية قديمة وتحتاج إلى تحديث وتجديد على سبيل المثال الشبكات الطرقية والموانئ، كما أن هناك نقص في المناطق الصناعية المتاحة حيث أن العديد منها يعاني من تدهور الشروط الضرورية التي يجب توافرها للمستثمرين في تلك المناطق.

تحديات تكاليف الضمان الاجتماعي والتكاليف الضريبية: تواجه المؤسسات الصغيرة بشكل عام والمقاولات كجزء منها ضغطا جبائيًا مرتفعا خاصة في مرحلة بداية النشاط أو الاستغلال، وعلى الرغم من وجود حوافز ضريبية لتشجيع هذه المؤسسات على النمو مثل الإعفاءات لفترات زمنية محددة وبشروط معينة، إلا أن هذه الحوافز تكون إجراءاتها غالبا غير معروفة ومعقدة من قبل المقاولين الجدد، مما يصعب على المقاولات الاستفادة من هذه الامتيازات أو يؤدي إلى ضياع فرصة الاستفادة منها، بالإضافة إلى ذلك تثقل تكاليف التأمينات الاجتماعية كاهل هذه المؤسسات خاصة في بداية عملها، مما يدفع في النهاية إلى أن تلجأ بعضهن إلى العمل في الاقتصاد غير الرسمي الموازي، أو حتى اللجوء إلى التهرب الضريبي وعدم الإفصاح عن جزء من العمالة المستخدمة، ولتخفيف هذه التحديات قامت الجزائر كباقي الدول الأخرى في العالم بانشاء العديد من هيئات الدعم والمرافقة، حيث يساعد التواصل والتعامل مع هذه الهيئات على الاستفادة من الامتيازات الممنوحة و الإعفاءات الضريبية والتخفيضات المرتبطة بالجباية والضمان الاجتماعي.

التحديات الفنية والتكنولوجية : من بينها

- النقص في الإحصائيات الصحيحة والدقيقة التي تسمح بإجراء دراسات اقتصادية ودراسات سوق قوية، تمكن من فهم السوق واستشراف الإمكانيات وتحديد الفرص المتاحة بوضوح.
- يعاني قطاع الدراسات والاستشارات من نقص المكاتب الكفؤة وذات المهارات العالية التي تسمح بإعداد دراسات سوق دقيقة، بالإضافة إلى ذلك يعاني من نقص في المعلومات وكذا الإحصائيات المتناقضة والتي من شأنها أيضا أن تؤثر سلبا في جودة الدراسات.

- تعاني المقاولات الناشئة من ضعف استخدام التكنولوجيا وعدم القدرة على امتلاك التكنولوجيا الحديثة بسبب تكاليفها المرتفعة.
- قلة استخدام مواقع الإنترنت والشبكات الاجتماعية من قبل هذه المقاولات أو المؤسسات مما يترتب عليه ضعف في عملية الترويج لنشاطها وتسويق منتجاتها، ويقلل من قدرتها للوصول لجمهور أوسع.
- تعاني هذه المؤسسات من نقص في التدريب اللازم والفعال للموارد البشرية وذلك بسبب تكاليف التدريب المرتفعة لديها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، ومع ذلك فإن هذه المؤسسات بحاجة ملحة إلى تدريب وتأهيل موظفيها، نظرًا لتنوع المهام التي يتعين عليهم القيام بها فهم بحاجة إلى التمتع بمهارات ومعارف متعددة.

تحدي نقص الثقافة المقاولاتية في المجتمع : نجد أن غالبية الأشخاص الراغبين في العمل في مجال المقاولات تنقصهم المعرفة الكافية بالثقافة المقاولاتية مثلا كيفية إنشاء وإدارة المؤسسات، ولمواجهة هذا التحدي قامت الدولة الجزائرية حاليا بإنشاء "دار للمقاولاتية" في جميع جامعاتها، تقدم دار المقاولاتية أياما دراسية وندوات وتكوينات للطلبة ومسابقات بخصوص الثقافة المقاولاتية بالتعاون مع مختلف الهيئات الداعمة في البلاد وغرف التجارة، يهدف ذلك إلى التعريف بماهية المقاولاتية للطلبة خلال مسيرتهم الأكاديمية وتشجيعهم على إنشاء مقاولاتهم الخاصة بعد تخرجهم من الجامعة.

تحدي الأدوار المتعددة للمرأة الجزائرية في المجتمع: غالبا ما تولي النساء اهتماما كبيرا بدورهن في المنزل، حيث هن في نظر المجتمع ككل المسؤولات الرئيسيات عن المنزل يكون على عاتقهن الاهتمام به وبأفراده، هذا الواقع يجعل ممارسة العمل في مجال المقاولات تحديا كبيرا لديهن، إذ يتطلب التفكير في تطوير وتوسيع نشاطات هذا العمل مزيدًا من الوقت والجهد قد يؤثر ذلك على دورهن في المنزل، لذا يكون طموحهن في هذا المجال محدودا خوفا من أن يؤدي تفرغهن للعمل المقاولاتي إلى إهمال ما يترتب عليهن من المسؤولية العائلية.

2- مساهمة الوكالة الولائية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة باتنة في دعم المقاولة النسوية:

2-1 نبذة عن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):

منذ تأسيسه سنة 1994 كمؤسسة عمومية تابعة للضمان الاجتماعي، يعمل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على القليل من الأثر الاجتماعي الناجم عن تسريح وإنهاء خدمة العمال

الأجراء التابعون للقطاع الاقتصادي، وفقا لبرنامج التعديل الهيكلي الذي تبنته الحكومة الجزائرية، وقد عرف مسار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة العديد من المراحل خصصت للتكفل بتنفيذ المهام الجديدة الممنوحة له من قبل السلطات العمومية للدولة. (الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة)

وبمقتضى مضمون المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994 المحدد للقانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، وكذا القرار المؤرخ في 13 ماي 1996 المتضمن التنظيم الداخلي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، أنشأت الوكالة الولائية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة باتنة، وهي بمفهوم المرسوم مؤسسة عمومية ذات التسيير الخاص، تشكل الهيئة التمثيلية الأولى على مستوى المحلي "الولائي" لها وصاية مركزية تتمثل في المديرية العامة ، وتتمتع بنظام تعاقدي شبه مستقل في التسيير.

وفي إطار مخطط دعم التنمية الاقتصادية وتنفيذا للسياسة الوطنية الموجهة نحو ترقية النشاطات المدرة للثروات وتعزيز فرص العمل ومكافحة البطالة، تم تكليف CNAC بمهمة تسيير جهاز دعم إحداث وتوسيع نشاطات الإنتاج والخدمات الموجهة إلى البطالين البالغين من العمر ما بين (30) و (55) سنة، يهدف هذا الجهاز إلى تمكين البطالين من إنجاز مؤسسات مصغرة لممارسة نشاط إنتاج سلع أو تقديم خدمات، وقد تم الانطلاق الميداني الفعلي لنشاط هذا الجهاز مع بداية شهر أفريل 2004.

تعرف المؤسسة المصغرة بأنها تلك المؤسسة التي تضم بين 1 إلى 9 عمال، وإجمالي ميزانياتها السنوية لا يزيد عن 10 مليون دج، وإجمالي رقم أعمالها لا يتجاوز 20 مليون دج. (وزارة الصناعة)

تتمثل الخدمات الموجهة لأصحاب المشاريع العاطلين عن العمل في مرافقة شخصية لهم على إمتداد مراحل إنشاء المشروع والمصادقة على خبراتهم المهنية المكتسبة، بالإضافة إلى مساعدتهم في دراسة المشاريع المعروضة أمام اللجان المحلية للانتقاء والاعتماد عبر المراكز المتخصّصة.

تستند الاستثمارات المنجزة من قبل أصحاب المشاريع البطالين على نمط تمويلي ثلاثي، حيث يشترك فيه كل من البنك بقرض مخفض الفوائد بـ 100 %، و CNAC بسلفة غير مكافأة، وصاحب المشروع بمساهمة شخصية، وبتكلفة إستثمارية إجمالية لا تتعدّى عشرة (10) ملايين ديناراً جزائرياً.

يوجد مستويان لتمويل المشروع "حسب المبلغ الإجمالي للإستثمار": (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2011، صفحة 22).

المستوى الأول: استثمار بمبلغ يقل أو يساوي 5.000.000.00 د.ج.

- المساهمة الشخصية لصاحب المشروع تمثل 1 % من المبلغ الإجمالي للاستثمار؛
- تقدر نسبة السلفة غير المكافأة التي يمنحها CNAC بـ 29 % من إجمالي مبلغ الاستثمار؛
- القرض البنكي يغطي نسبة 70 % من إجمالي مبلغ الاستثمار.

المستوى الثاني: استثمار بمبلغ يفوق 5.000.000.00 د.ج ويقل أو يساوي 10.000.000.00 د.ج.

- المساهمة الشخصية لصاحب المشروع تمثل 2 % من مبلغ الاستثمار الإجمالي؛
- تقدر نسبة السلفة غير المكافأة التي يمنحها CNAC بـ 28 % من إجمالي مبلغ الاستثمار؛
- القرض البنكي يغطي نسبة 70 % من إجمالي مبلغ الاستثمار.

بالإضافة إلى ذلك، تم تخصيص امتيازات جبائية لصالح أصحاب المشاريع المؤهلين، تتمثل في: (الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة)

خلال مرحلة إنجاز المشروع:

- نسبة مخفضة بـ 5 % على الرسوم الجمركية؛
- الإعفاء من رسوم تحويل الملكية عند شراء العقارات المخصصة لإقامة نشاطات صناعية عليها؛
- إن عقود تأسيس الشركات تم تخصيص إعفاء عليها من رسوم التسجيل.

خلال مرحلة إستغلال المشروع:

- منح إعفاء من الرسم العقاري على المباني و لواحق هذه المباني لمدة ثلاثة سنوات، ستة سنوات أو عشر سنوات وفقا لموقع المشروع، اعتبارا من تاريخ بدء إنجاز المشروع، استنادا للمادة 252-4 من القانون المتعلق بالضرائب المباشرة والرسوم المشابهة.
- منح إعفاءً كاملاً من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) لمدة ثلاثة سنوات، ستة سنوات أو عشر سنوات وفقا لموقع المشروع، اعتبارا من تاريخ بدء إستغلال المشروع، استنادا للمادة 282 من القانون المتعلق بالضرائب المباشرة والرسوم المشابهة.
- عند إنتهاء هذه المدة، يُمكن تمديدها لمدة سنتين (2) أخرى، في حالة ما إذا إلتزم صاحب المشروع بتشغيل ثلاثة (3) عمال لفترة غير محددة المدة، استنادا للمادة 13-1 من القانون المتعلق بالضرائب المباشرة والرسوم المشابهة.
- بعد إنتهاء مدة الإعفاء، يتم تخفيض الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) للسنوات الثلاثة الأولى التي تليها كما يلي:

بالنسبة للسنة الأولى يتم تخفيضها بنسبة 70 %،

أما في السنة الثانية يتم تخفيضها بنسبة 50 %،

وفي السنة الثالثة يتم تخفيضها بنسبة 25 %،

- تمتد فترة الإعفاء من الضريبة العقارية على المباني والمباني الإضافية لمدة عشر (10) سنوات إذا كانت تلك النشاطات في الجنوب، وتمتد لمدة ستة (6) سنوات لتلك النشاطات المتواجدة في. منطقة الهضاب العليا.
- منح إعفاء من الرسم على النشاط المهني.

2-2 الحصيلة الكلية التي ساهم بها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في دعم النساء المقاولات:

2-2-1 المشاريع الممولة من طرف CNAC حسب نوع الجنس:

الجدول التالي يوضح تطور عدد المشاريع الممولة من طرف CNAC حسب نوع الجنس.

الجدول رقم (01): تطور المشاريع الممولة من طرف CNAC حسب نوع الجنس.

الفترة الزمنية	المشاريع الممولة	الرجال	النساء	نسبة النساء
من 2004 إلى 2012/06/30	55311	51622	3689	% 6,67
من 2012/07/01 إلى 2012/12/31	18819	17266	1553	% 8,25
من 2013/01/01 إلى 2013/06/30	10034	9113	921	% 9,18
من 2013/07/01 إلى 2013/12/31	11378	10097	1281	% 11,26
من 2014/01/01 إلى 2014/06/30	8832	7792	1040	% 11,78
من 2014/07/10 إلى 2014/12/31	9991	8686	1305	% 13,06
من 2015/01/01 إلى 2015/12/31	15449	13052	2397	% 15,52
من 2016/01/01 إلى 2016/06/30	5559	4695	864	% 15,54
من 2016/07/01 إلى 2016/12/31	3343	2783	560	% 16,75
من 2017/01/01 إلى 2017/06/30	1681	1391	290	% 17,25
من 2017/07/01 إلى 2017/12/31	1659	1360	299	% 18,02
من 2018/01/01 إلى 2018/06/30	1437	1165	272	% 18,93
من 2018/07/01 إلى 2018/12/31	2037	1736	301	% 14,78
من 2019/01/01 إلى 2019/06/30	1970	1696	274	% 13,91
من 2019/07/01 إلى 2019/12/31	2778	2345	433	% 15,59
من 2020/01/01 إلى 2021/06/30	6855	5677	1178	% 17,18
من 2021/06/30 إلى 2021/12/30	3029	2548	481	% 15,88
المجموع	160162	143024	17138	% 10,70

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على (بتصرف من الباحثة):

Ministère de l'Industrie, Direction Générale de la Veille Stratégique des Etudes et des Systèmes d'Information, bulletin d'information Statistique de la PME, N° 21 (2012), N° 22 (2013), N° 23 (2013), N° 24 (2014), N° 25 (2014), N° 26 (2015), N° 27 (2015), N° 28 (2016), N° 29 (2016), N° 30 (2017), N° 31 (2017), N° 32 (2018), N° 33 (2018), N° 34 (2019), N° 35 (2019), N° 36 (2020), N° 38 (2021), N° 39 (2021) , N° 40 (2022).

من خلال معطيات الجدول السابق نلاحظ أن نسبة المشاريع الممولة النسوية بلغت أعلى نسبة لها في السداسي الأول من سنة 2018 بنسبة 18,93 %، حيث كانت هذه النسبة منخفضة تقدر بـ 6,67 % منذ نشأت CNAC لغاية 2012/06/30 وهذا ما يفسر زيادة الوعي المقاولاتي لدى المرأة ونجاعة الاستراتيجيات والسياسات العامة المنتهجة من قبل الدولة الجزائرية الداعمة لها، وتبقى النسبة الكلية منخفضة 10,70 %، بمعنى 17138 مشروع نسوي ممول من مجموع 160162 مشروع.

2-2-2 توزيع المشاريع الممولة من طرف CNAC حسب نوع الجنس وقطاع النشاط:

الجدول التالي يوضح توزيع المشاريع الممولة من طرف CNAC حسب نوع الجنس وقطاع النشاط.

الجدول رقم (02): توزيع المشاريع الممولة من طرف CNAC حسب نوع الجنس وقطاع النشاط (حتى 2021/12/31 بشكل تراكمي).

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	نسبة النساء
الفلاحة	26967	% 11,0
الحرف	16659	% 22,5
البناء والأشغال العمومية	8946	% 2,6
الري	372	% 5,6
الصناعة	12943	% 22,1
الصيانة	1026	% 2,0
الصيد	626	% 0,5
المهن الحرة	1771	% 49,4
الخدمات	32381	% 17,3
نقل البضائع	46124	% 1,5
نقل المسافرين	12347	% 1,2

المجموع	160162	% 10,7

Source : Ministère de l'Industrie, Direction Générale de la Veille Stratégique des Etudes et des Systèmes d'Information, bulletin d'information Statistique de la PME, N° 40, Edition Mars 2022, p 32. (بتصرف من الباحثة)

من الجدول أعلاه، نلاحظ أن المشاريع النسوية الممولة تتوزع على جميع قطاعات النشاط بنسب متفاوتة، يأتي قطاع المهن الحرة في المرتبة الأولى بنسبة 49,4 % من مجموع المشاريع الممولة في القطاع، ثم قطاع الحرف والصناعة في المرتبة الثانية بنسبة 22,5 %، 22,1 % على التوالي، ثم قطاع الخدمات في المرتبة الثالثة بنسبة 17,3 %، ثم قطاع الفلاحة في المرتبة الرابعة بنسبة 11,0 %، ثم قطاع الري بنسبة 5,6 %، أما نسبة القطاعات الأخرى المتبقية منخفضة، كل هذا يدل على اقتحام المرأة المقاولة لقطاعات أخرى هيمن عليها الرجال سابقا وبالتالي أصبحت تشكل عنصرا فعالا في الاقتصاد الوطني.

2-3 الحصيلة التي ساهمت بها الوكالة الولائية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة باتنة في دعم النساء المقاولات:

2-3-1 المشاريع الممولة من طرف الوكالة الولائية باتنة حسب نوع الجنس:

الجدول التالي يوضح تطور المشاريع الممولة من طرف الوكالة الولائية باتنة حسب نوع الجنس.

الجدول رقم (03): تطور المشاريع الممولة من طرف الوكالة الولائية باتنة حسب نوع الجنس.

السنوات	المشاريع الممولة	الرجال	النساء	نسبة النساء
من 2004 إلى 2011/12/31	1177	1091	86	% 7,31
2012	764	706	58	% 7,60
2013	626	577	49	% 7,83
2014	560	505	55	% 9,82
2015	624	545	79	% 12,66
2016	419	353	66	% 15,75
2017	194	165	29	% 14,95
2018	221	179	42	% 19,00
2019	347	296	51	% 14,70
2020	327	290	37	% 11,32
2021	313	249	64	% 20,45
المجموع	5572	4956	616	% 11,06

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المعلومات المتحصل عليها من قبل CNAC باتنة في فيفري 2023.

من خلال معطيات الجدول السابق نلاحظ أن CNAC باتنة قد مول 616 مشروع نسوي من مجموع 5572 مشروع ممول أي بنسبة 11,06 %، وأعلى نسبة للمشاريع النسوية الممولة كانت سنة 2021 بنسبة 20,45 %، حيث شكلت تقريبا ثلاث أضعاف النسبة منذ نشأت الصندوق حتى سنة 2013، وكانت نسبة المشاريع النسوية الممولة في تزايد مستمر حتى سنة 2018 ثم انخفضت سنتي 2019-2020 بسبب يمكن إرجاعه لوباء كوفيد 19.

2-3-2 توزيع المشاريع الممولة ومناصب الشغل المستحدثة حسب قطاع النشاط والجنس:

يوضح الجدول التالي توزيع المشاريع الممولة ومناصب الشغل المستحدثة حسب قطاع النشاط والجنس

الجدول رقم (04): توزيع المشاريع الممولة ومناصب الشغل المستحدثة حسب قطاع النشاط ونوع الجنس (حتى 2021/12/31 بشكل تراكمي).

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	مناصب الشغل المستحدثة	النساء	مناصب الشغل المستحدثة	النسبة
الفلاحة	857	1611	52	95	% 06,07
الحرف	1105	2478	328	812	% 29,77
البناء والأشغال العمومية	267	664	9	27	% 3,37
الري	27	77	0	0	% 0
الصناعة	488	1221	77	194	% 15,78
الصيانة	42	95	1	3	% 2,39
الصيد	1	2	0	0	% 0
المهن الحرة	48	114	29	70	% 60,42
الخدمات	1064	1941	115	259	% 10,71
نقل البضائع	1178	1367	3	3	% 0,25
نقل المسافرين	495	608	2	4	% 0,40
المجموع	5572	10178	616	1467	% 11,06

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المعلومات المتحصل عليها من قبل CNAC باتنة في فيفري 2023.

من معطيات الجدول أعلاه، نلاحظ أن قطاع المهن الحرة كانت أغلبية المشاريع الممولة فيه نسوية 29 مشروع من أصل 48 مشروع أي بنسبة 60,42 % وتم استحداث 70 منصب شغل، ثم يأتي قطاع الحرف فنسبة المشاريع النسوية الممولة فيه تقدر بـ 29,77 % ومناصب الشغل

المستحدثة من قبل النساء 812، ثم قطاع الصناعة بنسبة 15,78 % مشروع نسوي ممول و194 منصب شغل مستحدث، ثم قطاع الخدمات بنسبة 10,71 % و259 منصب شغل مستحدث، ثم قطاع الفلاحة بنسبة 6,07 % و95 منصب شغل مستحدث، ثم قطاع الأشغال العمومية بنسبة 3،37 % و27 منصب شغل مستحدث، أما قطاعي الري والصيد لم يشهدا إقبال النساء عليها، ومن ناحية أخرى نلاحظ إقبال كبير للنساء على قطاع الحرف حيث بلغ عدد المشاريع الممولة 328 وهي تمثل أكثر من نصف العدد الاجمالي للمشاريع النسوية الممولة، ثم يأتي قطاع الخدمات في المرتبة الثانية بـ 115 مشروع ممول، ثم قطاع الصناعة بـ 77 مشروع ممول، ونفس الشيء بالنسبة لعدد المناصب المستحدثة فقطاع الحرف يشغل الحيز الأكبر بـ 812 من أصل 1467 منصب شغل مستحدث لدى النساء، وهذا راجع لطبيعة هذه النشاطات التي تتلاءم مع الخصائص التي تتمتع بها المرأة من جهة، ومن جهة أخرى لما تمتلكه من كفاءة ومهارة وخبرة في هذه المجالات.

2-3-3 توزيع المشاريع النسوية الممولة حسب مستوى التعليم وقطاع النشاط:

يوضح الجدول التالي توزيع المشاريع النسوية الممولة حسب مستوى التعليم وقطاع النشاط.

الجدول رقم (05): توزيع المشاريع النسوية الممولة حسب مستوى التعليم وقطاع النشاط (حتى 2021/12/31 بشكل تراكمي).

قطاع النشاط	بدون مستوى	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي
الفلاحة	5	12	10	16	9
الحرف	11	27	122	144	23
البناء والأشغال العمومية			3	4	2
الصناعة	5	8	15	32	17
الصيانة					1
المهن الحرة					29
الخدمات		9	21	59	27
نقل البضائع		1		2	
نقل المسافرين		2			
المجموع	21	59	171	257	108
النسبة	% 3,41	% 9,58	% 27,76	% 41,72	% 17,53

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المعلومات المتحصل عليها من قبل CNAC باتنة في فيفري 2023.

من خلال معطيات الجدول السابق نلاحظ أن 41,72 % من المشاريع النسوية الممولة كانت للنساء التي لديهن مستوى تعليم ثانوي، و27,76 % تتمتعن بمستوى متوسط، و17,53 % تتمتعن

بمستوى جامعي، و9,53 % لديهن مستوى إبتدائي، بينما النساء المقاولات التي لم تدرسن نسبتهن ضئيلة 3,41 %، ونلاحظ أيضا أن المشاريع النسوية الممولة في قطاع المهن الحرة كانت كلها للنساء الجامعيات، وأن 81,10 من المشاريع النسوية الممولة في قطاع الحرف كانت للنساء التي تتمتعن بمستوى متوسط وثانوي، و 51,30 % من المشاريع النسوية الممولة في قطاع الخدمات كانت للنساء التي تتمتعن بمستوى ثانوي.

4-3-2 توزيع المشاريع النسوية الممولة حسب قطاع النشاط والحالة الاجتماعية:

يوضح الجدول التالي توزيع المشاريع النسوية الممولة حسب الحالة الاجتماعية وقطاع النشاط.

الجدول رقم (06): توزيع المشاريع النسوية الممولة حسب قطاع النشاط والحالة الاجتماعية (حتى 2021/12/31 بشكل تراكمي).

قطاع النشاط	عازبات	متزوجات	أرامل	مطلقات
الفلاحة	7	43		2
الحرف	48	252	4	24
البناء والأشغال العمومية	2	6		1
الصناعة	10	61		6
الصيانة		1		
المهن الحرة	4	23		2
الخدمات	32	75	1	7
نقل البضائع		3		
نقل المسافرين		2		
المجموع	103	466	5	42
النسبة	% 16,72	% 75,65	% 0,81	% 6,82

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المعلومات المتحصل عليها من قبل CNAC باتنة في فيفري 2023.

من الجدول أعلاه، نلاحظ أن 75,65 % من المشاريع النسوية الممولة كانت للنساء المتزوجات وهذا يمكن ارجاعه للدعم والتحفيز من قبل أزواجهن، ثم تأتي النساء العازبات بنسبة 16.72 % ، ثم النساء المطلقات بنسبة 6,82 % ، أما الأرامل فإن إقبالهن على المقاولة ضعيف جدا، فالمحيط الأسري يلعب دور مهم في توجه المرأة للمقاولة، وكانت كل المشاريع النسوية الممولة في قطاع الصيانة والنقل للنساء المتزوجات، أما بالنسبة للنساء الأرامل كان توجههن لقطاع الحرف بنسبة كبيرة.

2-3-5 توزيع المشاريع النسوية الممولة حسب قطاع النشاط والفئة العمرية:

يوضح الجدول التالي توزيع المشاريع النسوية الممولة حسب الفئة العمرية وقطاع النشاط.

الجدول رقم (07): توزيع المشاريع النسوية الممولة حسب قطاع النشاط والفئة العمرية (حتى 2021/12/31 بشكل تراكمي).

قطاع النشاط	34-30	39-35	44-40	49-45	55-50
الفلاحة	10	14	16	10	2
الحرف	74	87	87	74	6
البناء والأشغال العمومية	3	4	1	1	
الصناعة	21	21	17	14	4
الصيانة			1		
المهن الحرة	5	19	4	1	
الخدمات	29	43	24	16	3
نقل البضائع	1		1	1	
نقل المسافرين		1	1		
المجموع	143	189	152	117	15
النسبة	% 23,21	% 30,68	% 24,68	% 18,99	% 2,44

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المعلومات المتحصل عليها من قبل CNAC باتنة في فيفري 2023.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن 78 % من مجموع المشاريع النسوية الممولة كانت للنساء التي تتراوح أعمارهن بين 30 و44 سنة فهذه الفئة نشطة وتتمتع بروح المقاولاتية، ونسبة 18,99 % من المشاريع النسوية الممولة كانت للنساء التي تتراوح أعمارهن بين 45 و49 سنة، أما النساء فوق 49 سنة لم يتم تمويل سوى 2,44 % وكانت منحصرة في قطاع الحرف الفلاحة الصناعة والخدمات، وبالنسبة لقطاع المهن الحرة نجد 66 % من المشاريع الممولة لفئة النساء التي تتراوح أعمارهن بين 35 و39 سنة ، وفي قطاع الأشغال العمومية 78 % من المشاريع الممولة لفئة النساء التي تتراوح أعمارهن بين 30 و 39 سنة.

ختاما، ومن خلال ما تم استقراؤه من الجداول السابقة تتأكد لنا صحة الفرضيات المطروحة.

الخلاصة:

المرأة المقاولة هي امرأة تقوم بإنشاء مؤسسة مصغرة خاصة بها، وتديرها وتشغلها بنفسها، بغرض تحقيق الربح وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، وتعتبر المرأة المقاولة جزءًا هامًا من الاقتصاد المحلي والعالمي، حيث تساهم في تطوير الاقتصاد وخلق فرص العمل، وتحسين مستوى المعيشة في المجتمعات، وتواجه المرأة المقاولة العديد من التحديات، مثل صعوبة الحصول على التمويل والدعم المالي والتقني، والقيود الثقافية والاجتماعية التي تحول دون إمكانية دخولها إلى سوق العمل أو التوسع في أعمالها.

الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة يعتبر من بين أهم المؤسسات الداعمة في الجزائر يساعد المرأة لولوج عالم المقاولاتية ويساعدها على إنشاء مؤسسة خاصة بها من خلال الدعم المالي والمرافقة والامتيازات الجبائية وشبه جبائية الممنوحة لها خلال مرحلة انجاز واستغلال المشروع، وبالتالي تساهم في توفير واستحداث مناصب شغل وتشارك في التنمية الاقتصادية محليا ووطنيا.

ومن خلال هذا البحث يمكن عرض أهم النّتائج التي توصلنا إليها فيما يلي:

- المشاريع النسوية الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بلغت 17138 مشروع أي بنسبة 11 % .
- تم تمويل 616 مشروع للمرأة المقاولة وإستحداث 1467 منصب شغل من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة باتنة.
- تختلف فرص استحداث مناصب شغل من خلال المشاريع النسوية الممولة حسب قطاع النشاط، حيث توجد قطاعات معينة أكثر جذباً للمشاريع النسوية.
- ويتضح أيضا أن المرأة المقاولة بدأت تقتحم عدة مجلات كانت حكرا على الرجال كالبناء والأشغال العمومية والنقل.
- احتل قطاع الحرف والخدمات الصدارة من حيث اهتمام المرأة المقاولة واستحداث مناصب الشغل، وكانت المشاريع النسوية الممولة في قطاع المهن الحرة كلها للنساء الجامعيات، و 75 % من المشاريع النسوية الممولة كانت للنساء المتزوجات.

قائمة المصادر والمراجع:

- **المقالات في مجلة علمية**

- براي، الهادي، (2020) ، صورة المرأة المقاولة في الجزائر، المجلة المغاربية للإقتصاد والمناجمنت، المجلد 07- العدد 02، صفحة 151.

- سلامي، منيرة، (2021)، عوائق وتحديات المقاولاتية النسوية بالجزائر أي تأثير لمتغيرة النوع الاجتماعي، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 07- العدد 01 مكرر، صفحة 52.

➢ **المداخلات في المؤتمرات**

- لمياء بوعروج، عميروش بوشلاغم، و غنية فيلالي، (2018)، فرص و تحديات المرأة الجزائرية في ميدان المقاولتية، المؤتمر العلمي الاكاديمي الدولي التاسع تحت عنوان "الاتجاهات المعاصرة في العلوم الاجتماعية، الانسانية، والطبيعية"، تركيا.

➢ **الرسائل الجامعية**

- دمان دبيح، زينب، (2017/2016)، دراسة تحليلية للمقاولية النسوية في الجزائر، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الإقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 02، الجزائر.
- شلوف، فريدة، (2009/2008)، المرأة المقاولة في الجزائر دراسة سوسيولوجية، *مذكرة ماجستير*، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر.
- كسور، آسيا، (2017)، المرأة المقاولة والنمط القيادي في تسيير المؤسسة، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر 2، الجزائر.

➢ **المنشورات الرسمية**

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (06 مارس, 2011). العدد 14.

➢ **المو اقع الالكترونية**

- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 14 فيفري, 2023، من https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_PresentationCNAC.aspx
- وزارة الصناعة. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 15 فيفري, 2023، من https://www.industrie.gov.dz/soutien-pme/

- Ministère de l'Industrie, Direction Générale de la Veille Stratégique des Etudes et des Systèmes d'Information, bulletin d'information Statistique de la PME, N° 21 (2012), N° 22 (2013), N° 23 (2013), N° 24 (2014), N° 25 (2014), N° 26 (2015), N° 27 (2015), N° 28 (2016), N° 29 (2016), N° 30 (2017), N° 31 (2017), N° 32 (2018), N° 33 (2018), N° 34 (2019), N° 35 (2019), N° 36 (2020), N° 38 (2021), N° 39 (2021) , N° 40 (2022).